تقرير حول موضوع

"الزراعة والأمن الغذائي

في مواجهة تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط"

أعدت التقرير السيدة أنياس رامبال، رئيسة اللجنة *الأورومتوسطية*، منطقة *بروفانس ألب كوت دازور*، المقررة، وقد تم اعتماده بالإجماع في الجلسة العامة الثانية عشرة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، المنعقدة عن بُعد بشكل تام في 22 فبراير / شباط 2021.

المقدمة

تشكل كلًا من الزراعة (فن الزراعة) والطعام (فن الأكل الجيد) أساسًا راسخًا للهوية الثقافية المتوسطية. ويقدم هذا التقرير حلولاً ملموسة لضمان أمن غذائي[1] وسيادة غذائية[2] قادرين على الصمود بالنسبة لـ 22 دولة ساحلية و550 مليون من سكان "بحرنا" في عام 2020 وكذلك بالنسبة للأجيال القادمة، حيث سيسفر تغير المناخ عن تفاقم هذا الوضع الهش الذي بدأت بوادره تلوح بالفعل.

I. تواجه الزراعة المتوسطية تحديات تغير المناخ المتعددة

1) الافتقار إلى الحوكمة والرؤية المشتركة طويلة المدى

- لا تُدرج سياسات الإدارة الزراعية في صلب جدول الأعمال السياسي بالنسبة لجميع الدول والسلطات المحلية والإقليمية المتوسطية[3].
- لا تحظى الإدارة المستدامة والمتسقة للموارد (المياه والتربة) بالاندماج الكافي من قبل المعنيين بالأمر ويشارك عدد كبير من السلطات (الوزارات والسلطات المحلية والسلطات الزراعية و / أو المياه وهيئات الأحواض المائية) في سلسلة الإدارة على مستويات مختلفة وفقًا لقواعد وإجراءات مختلفة.
- كثيرا ما لا يأخذ صناع القرار الآثار الاقتصادية والبيئية طويلة المدى للزراعة في الحسبان لأن هدفهم تحقيق مردودية قصيرة الأجل.
- النقص العام في جاذبية القطاع الزراعي الناتج عن تصور مجتمعي سلبي لظروف المعيشة / العمل بمعنى أن شيخوخة المزارعين وعدم تجدد الأجيال يهددان الأمن الغذائي في المنطقة.

2) ضعف التربة الزراعية

- تؤدي التعرية والتملح والتحمض إلى تدهور التربة المتوسطية، إضافة إلى أن بعض الأراضي التي كانت خصبة قديما أصبحت في طور التصحر. ويساهم تغير المناخ في تفاقم هذه الظواهر.

3) عدم كفاية إدارة الموارد المائية في مواجهة حالات الجفاف والنقص

- في الوقت الذي يتركز 50٪ من سكان العالم الفقراء من حيث المياه في منطقة المتوسط، نجد أن مشكلة ندرة المياه تتفاقم بسبب تغير المناخ.
- تركز إدارة إمدادات المياه بشكل شبه حصري على استخدام المياه الجوفية عوضًا عن المياه السطحية. ولا سيما في بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط (PSEM)، لأن 85٪ من احتياطي مياه البحر المتوسط توجد على الشاطئ الشمالي (بما في ذلك تركيا).
- تزداد الحاجة إلى المياه بشكل مضطرد، فيما يتناقص توافرها، كما أن الفاقد والهدر من المياه بلغ مستويات مرتفعة.

---

[1] . **الأمن الغذائي**: ضمان حصول الجميع ماليًا وجغرافيًا على الغذاء الصحي بكميات كافية مع احترام استدامة ظروف الإنتاج.

[2] . **السيادة الغذائية**: تشير إلى حق الشعوب في تحديد سياساتها الزراعية والغذائية، لحماية ومراقبة إنتاجها الزراعي وتجارتها المحلية، وتحديد هامش استقلالها، والحد من إغراق أسواقها بالمنتجات المستوردة منخفضة الأسعار، وبالتالي التركيز على الإنتاج والاستهلاك المحلي.

[3] . ينبغي وضع ذلك في الاعتبار بالنسبة لبعض البلدان، مثلا تم إنشاء **"الجيل الأخضر 2020-2030"** في المغرب في عام 2020، وهي الاستراتيجية الزراعية الوطنية الجديدة التي توسع التوجهات الزراعية المستدامة **لخطة المغرب الأخضر** السابقة (2008-2020).). وفي الجزائر، تجدر الإشارة أيضا إلى **خطة التنمية الوطنية والتجديد القروي** (PNDRA 2000-2010) ، **وسياسة التجديد الزراعي والقروي** (PRAR 2010-2014) و**خطة FELAHA 2014-2020**.

4) الاستغلال المفرط وإهدار الموارد الغذائية مع الاعتماد الشديد على الواردات

- تحدث خسارة المواد الغذائية وهدرها على جميع المستويات، بداية من بعد الحصاد إلى البيع بالتجزئة[4]. تهدر المنطقة ما يصل إلى 30٪ من مواردها الطبيعية، ومع ذلك فهي فقيرة من حيث المياه بالفعل (حوالي 20٪ في الاتحاد الأوروبي[5]).
- الاعتماد على واردات الأغذية الأساسية (خاصة الحبوب) له تأثير على أسعار المواد الغذائية ويجعل الدول تعتمد على أسعار المواد الخام وعلى تقلبات النقد الأجنبي: في بعض دول شرق وجنوب البحر المتوسط، ينفق المواطنون ما يصل إلى ثلث دخلهم المتاح (مقارنة بـ 12.1٪ في المتوسط في 'الاتحاد الأوروبي[6]).
- تُستغل الموارد السمكية بشكل مفرط، في حين يسود الصيد التقليدي / الساحلي.
- استمرار التلوث الشديد للبحر والمياه والهواء في العديد من البلدان الساحلية.

5) ضعف شديد في أنماط الاستغلال الزراعي.

- تعتبر النظرة المستقبلية للعقود القادمة مقلقة[7]: ترتفع درجة الحرارة في حوض البحر الأبيض المتوسط بنسبة 20٪ أسرع من المتوسط العالمي وستتفاقم الظواهر الجوية العنيفة (موجات الحرارة والجفاف والحرائق والفيضانات).
- تعد المزارع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تعرضاً للاضطرابات المناخية رغم كون البحر الأبيض المتوسط يتميز بمشهد زراعي يتكون بشكل أساسي من مزارع عائلية صغيرة توفر 80٪ من المحاصيل والثروة الحيوانية وتشغل من 75٪ إلى 85٪ من الأراضي الزراعية[8].
- تهيمن الزراعة الأحادية على دول شرق وجنوب البحر المتوسط، حيث تحتل الحبوب حوالي 60٪ من مساحة الحقول المحصودة ولكنها تمثل 15٪ فقط من القيمة التجارية للإنتاج الزراعي الإجمالي[9].
- يوجد عجز في الإنتاجية والتنافسية وخلق قيمة مضافة في قطاعي الأغذية الزراعية والصناعات الزراعية بسبب نقص الاستثمارات الهيكلية في مراحل ما بعد الحصاد والبنى التحتية.

6) الغذاء: مشكلة رئيسية بالنسبة للصحة العامة

- أدى تطوير نظام غذائي صناعي، يعتمد على المنتجات المصنعة المستوردة، إلى الابتعاد عن النمط الغذائي المتوسطي التقليدي (أو "النظام الغذائي الكريتي")، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشاكل الصحة العامة الرئيسية: السمنة والكوليسترول وداء السكري والسرطان، إلخ.

II. <u>توصيات من أجل زراعة متوسطية مقاومة لتغير المناخ</u>

أ. <u>رد الاعتبار إلى النظام الغذائي المتوسطي</u>

1) تعزيز التراث التاريخي والثقافي والتذوقي والغذائي "*النظام الغذائي المتوسطي*"، الذي أدرجته اليونسكو في عام 2010 ضمن التراث الثقافي والمعنوي للبشرية باعتباره "*مجموعة من الدرايات والمعارف والممارسات والتقاليد*"، التي ترسخ الهوية الثقافية المشتركة والقوية على كلتا ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ويعتمد هذا النظام الغذائي المتوازن على الزراعة المحلية على مدار العام، مما يعزز التنوع الوراثي القوي والاختلافات التي تتكيف مع الأراضي ومع المناخ المتوسطي الغني بالمغذيات الدقيقة ومضادات الأكسدة (الخضار والفواكه والأسماك وزيت الزيتون والأعشاب

[4] . http://www.fao.org/food-loss-and-food-waste/en/
[5] . خطة الاقتصاد الدائري 2.0 (2020).
[6] . https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/DDN-20191209-1.
[7] . **التقرير العلمي حول تأثير التغير المناخي للجنة الدولية للتغيرات المناخية (GIEC) / MedECC** (2019).
[8] . مارزين وآخرون. 2017.
[9] . OECD-FAO، 2018.

العطرية)[10]، فهو الأفضل للصحة (للوقاية من الأمراض المزمنة) وأكثر توفيرًا من النظام الغذائي المتبع في أمريكا الشمالية أو في الغرب. حيث يتوافق هذا النظام الغذائي تمامًا مع مبادئ حركة "*صحة واحدة*"[11].

2) تشجيع الزراعة المتوسطية التقليدية كمصدر هام للمعرفة والدراية: التقنية والابتكار والمرونة والتقدم في مجال الإيكولوجيا الزراعية، وخاصة على الشاطئ الشمالي من البحر الأبيض المتوسط.

3) رد الاعتبار لثقافة الأسلاف المتوسطية القادرة على التكيف والتي بدأت في الاندثار (اللوز والفستق والقمح الصلب، إلخ). وتطوير الدقيق المحلي وسجلات وبنوك البذور المحلية لمنع المزارعين المحليين من شراء البذور المسجلة لدى الشركات الأجنبية.

ب. <u>الانخراط في التحول الزراعي البيئي للحفاظ على التربة والتنوع البيولوجي الزراعي</u>

1) تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة (الدقة والزراعة العضوية والحفاظ على الزراعة والزراعة الإيكولوجية، إلخ) للمحافظة على الموارد الطبيعية المنتجة[12].

2) السعي نحو إرساء أنظمة بيئية زراعية مرنة وفعالة تهدف إدارتها إلى تعزيز روابط التآزر بين الزراعة والتنوع البيولوجي.[13]

3) الإلمام بالهندسة الزراعية المتوسطية في "أنظمة" تتكيف مع بيئتها الخاصة.

4) الاعتماد على التدريب الأولي والمستمر لتعزيز القيمة المضافة للأنشطة الزراعية المرنة والمتنوعة على مستوى المزارع وتنويعها وإعادة هيكلتها وتقويتها؛ ليس فقط فيما يخص المنتجات الغذائية، بل الاقتصاد الحيوي، وإنتاج الطاقات المتجددة، والسياحة الزراعية، وما إلى ذلك..

5) اختيار أنواع زراعية أكثر مقاومة: العودة إلى المحاصيل الريفية المحلية (مثل القمح الصلب[14]) والتي تنتمي إلى النظام الغذائي المتوسطي الأقل تكلفة والغني من حيث القيمة الغذائية، من أجل الحفاظ على الموارد بشكل أفضل، الاستعداد لتغير المناخ عن طريق زراعة الحبوب الساحلية (الدُّخن والنباتات النجيلية والذرة الرفيعة، إلخ).

ج. <u>الحفاظ على الموارد المائية وإدارتها بشكل أفضل</u>

1) تحسين كفاءة استخدام المياه في الري الزراعي لتقليل الهدر (الزراعة الدقيقة، وتصميم الخطوط الرئيسية، إلخ)..

2) مراجعة الحوكمة والنموذج الاقتصادي وأساليب تسعير المياه لتمويل استثمارات ضخمة في البنية التحتية الهيدروليكية: الإدارة الجماعية وتجميع التكاليف والاستخدامات والمستخدمين..

3) تقريب مرافق معالجة مياه الشرب من الأماكن التي يتم فيها استخدام مياه الشرب: يمكن إيصال المياه الخام غير الصالحة للشرب إلى جميع أنحاء الإقليم، مما يتيح تحقيق وفورات كبيرة من خلال تجنب إنشاء شبكة مياه شرب ثانية.

---

[10] . راجع منشورات لجنة الخبراء الدولية لمؤسسة النظام الغذائي المتوسطي (IFMeD) حول هذا النظام الغذائي.

[11] . مبادرة "**صحة واحدة**" هي حركة تم إنشاؤها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي تروج لنهج متكامل ومنظم وموحد للصحة العامة والحيوانية والبيئية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

[12] . **الموارد الطبيعية المنتجة (RNP):** التربة والمياه والتنوع البيولوجي الزراعي

[13] . تم إعداد **نموذجين تطلعيين**، **AFTERRES / Solagro** و **TYFA / IDDRI** على وجه الخصوص لتقييم التغيرات التي طرأت على الزراعة والتي من شأنها أن تجعل من الممكن تحقيق أهداف المناخ من خلال تعميم ممارسات الزراعة البيئية: *IDDRI* ، "*نحو أوروبا زراعية إيكولوجية في عام 2050: زراعة متعددة الوظائف من أجل نظام غذائي صحي* "، 2018.

[14] . **القمح الصلب / القمح اللين**: القمح الصلب هو مجموعة متنوعة من القمح المعروف بحبوبه الصلبة الزجاجية الغنية بالبروتين، بما في ذلك الغلوتين. ويمكن أن يصنع منه فقط الخبز المخمر إلى حد ما ولكنه مثالي لصنع المعكرونة والكسكسي والسميد والبرغل. ويعتبر القمح اللين أو "القمح" حاليًا أكثر أنواع القمح المزروعة على نطاق واسع في العالم من حيث المساحة السطحية والحمولة وهو مناسب تمامًا لصناعة الخبز / الدقيق.

4) تطوير مبادئ الاقتصاد الدائري وزيادة تعبئة موارد المياه غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر وإعادة الاستخدام الزراعي لمياه الصرف الصحي.

5) تعزيز مهارات الحفاظ على احتياطيات المياه بشكل عاجل من أجل توجيه إدارتها المشتركة، ولا سيما على الشاطئ الجنوبي حيث توجد المياه الجوفية الأحفورية غير قابلة للتجديد.

6) التركيز على الابتكار.

د. <u>دعم خاص للأمن والسيادة الغذائيين</u>

1) محاربة الفقد والهدر الغذائي، بما يتماشى مع ميثاق ميلان لسياسة الغذاء الحضرية (2015)

2) الرفع من سياسات تخزين المواد الغذائية.

3) إدخال تدابير جديدة للحفاظ على المناطق الساحلية وإدارة مصايد الأسماك.

4) الحد من تهميش المزارعين من خلال دعمهم بشكل أكبر للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

5) الاستثمار في تنمية زراعة الكفاف في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، بالشكل الذي يلبي تقريبا احتياجات المستهلكين، وبطريقة تشاركية ومتعددة الأطراف.

6) إنشاء قواعد بيانات إقليمية تسرد جميع المنتجين المحليين لتعزيز قنوات التوزيع داخل دوائر قصيرة.

7) نشر "*النظم المبتكرة للتراث الزراعي العالمي*" (**GIAHS**)[15]، مثل واحة *سيوة*[16] في مصر منذ عام 2016.

8) زيادة دور الحشرات والبروتينات النباتية (مثل: البقوليات والبذور الزيتية والطحالب، إلخ) في إنتاج محاصيل ذات سيادة بروتينية، موجهة لكل من البشر وتربية المواشي.

9) وضع سياسات "*الهجرة المشمولة بالمساعدة*" للأنواع النباتية والبذور من أجل استباق صعود الطابع المناخي باتجاه الشمال، وفي الوقت نفسه، تعتبر هيكلة بنوك البذور المحلية ضرورة حتمية.

10) تطوير شراكات استراتيجية فيما يخص الأمن الغذائي في إطار الاتفاقيات التجارية والتعاون المتوسطي

11) التركيز على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (APE)[17] وتحليلها وربما مراجعة بنود معينة فيها: تذهب العديد من المنتجات في دول شرق وجنوب البحر المتوسط مباشرة للتصدير نحو الاتحاد الأوروبي والذي يصدر في المقابل إلى دول شرق وجنوب البحر المتوسط بعض المنتجات المدعومة والمنخفضة السعر مما يبطئ تطوير قطاعات الإنتاج المحلي.

12) تنفيذ آليات لضمان أسعار عادلة للمنتجين وتنفيذ اللوائح لتجنب الانتهاكات في سلسلة توزيع الغذاء.

---

[15] . **GIAHS**: المكافئ الزراعي لـ"التراث العالمي لليونسكو"، ويتعلق الأمر بشهادة تعترف بالمناظر الطبيعية ذات الجمال الرائع التي تجمع بين التنوع البيولوجي الزراعي والنظم الإيكولوجية المرنة والتراث الثقافي القيم. وتقع في أماكن محددة حول العالم، حيث توفر السلع والخدمات المستدامة والأغذية وسبل العيش لملايين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة: http://www.fao.org/giahs/en /

[16] . http://www.fao.org/giahs/news/newsletter-detail/fr/c/852829/

[17] . تهدف الاتفاقيات التجارية إلى تطوير التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وما يسمى بدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (أفريقيا ، الكاريبي ، المحيط الهادئ).

III. تعزيز التعاون الأورومتوسطي من أجل الزراعة المستدامة والقادرة على الصمود وضمان الأمن الغذائي في مواجهة تغير المناخ: مقترحات تشغيلية

تضطلع السلطات المحلية والإقليمية بدور ريادي من أجل سن ديناميكية التعاون الأورومتوسطي:

1) **تنظيم اجتماع للاتحاد من أجل المتوسط (UpM) مع وزراء الزراعة والبيئة والصحة**، مخصص لتحديات الأمن الغذائي وتكييف النظم الزراعية المتوسطية مع التحديات المناخية. وينبغي أن يرتبط إطار الاجتماعات الوزارية هذا بـ "*منتدى المشروع*" الذي يجمع بين المانحين الدوليين والشركات والسلطات المحلية والإقليمية والجهات الفاعلة في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية.

2) **العمل من أجل "*قمة ضفتي البحر الأبيض المتوسط*" بشأن هذه القضايا**: في إطار مواصلة العمل على تحقيق أهداف "*القمة*" الأولى التي نظمتها فرنسا في مرسيليا في عام 2019، فإن هذ النوع من القمم التي تشارك فيها وفود بلدان "حوار 5 + 5"[18] والدول والسلطات المحلية والإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني يمكن أن تقدم مقترحات لمشاريع وشراكات متعددة الأطراف الفاعلة.

3) **صياغة "*ميثاق السيادة الغذائية الأورومتوسطية*" مع إعلان سياسي مشترك وأهداف كمية بين الدول والسلطات المحلية والإقليمية الموقعة**: يتعلق الأمر بتبني رؤية متكاملة طويلة المدى للإدارة التعاونية للموارد الزراعية الطبيعية (المياه والتربة والتنوع البيولوجي الزراعي) وتحديات السيادة الغذائية المتوسطية من قبل الاتحاد من أجل المتوسط والدول والجماعات المحلية الإقليمية.

4) **وضع الأسس السياسية لإرساء قواعد *استجابة أورومتوسطية* مشتركة لأزمات النظام الغذائي من خلال *خطة الطوارئ وصندوق التضامن الزراعي***: بهدف مساعدة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية (الجفاف والآفات والحرائق، إلخ) ومستوحاة من نموذج "*احتياطي الأزمة الزراعية*" للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة (CAP).

5) **تطوير "مرصد أوروبي متوسطي للأسواق الزراعية والممارسات الزراعية البيئية المرنة[19] والنظم الغذائية المستدامة[20]"**: يمكنه تحديد وتبادل السياسات المحلية والإقليمية والممارسات الجيدة في مجال الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والحفاظ على التراث الثقافي الغذائي ومواجهة عدم المساواة في النظام الغذائي، إلخ.

6) **تعزيز رأس المال البشري في بعده الجماعي من خلال تطوير وحدات تدريبية أولية / مستمرة، وحلقات عمل بحثية تعاونية، وتقديم المشورة الفنية لشركات الصناعات الزراعية ـ الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ـ والمنظمات الزراعية المهنية / التعاونيات** بشأن تغير المناخ، والإيكولوجيا الزراعية، وإدارة المياه / التربة، والاقتصاد الدائري، والنفايات الغذائية والزراعة الحضرية، إلخ. والتركيز على بناء القدرات والمعرفة والدراية للمزارعين والنساء والشباب، والجهات الفاعلة المركزية في المجتمع المدني فيما يخص القضايا الزراعية داخل الأسواق التقليدية في دول شرق وجنوب البحر المتوسط، والتي تعتبر عنصرًا حاسمًا من اجل الحوكمة الشاملة.

7) **هيكلة تسمية "*منتجات البحر الأبيض المتوسط*" أو "*النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط*" بمواصفات دقيقة وخطة تواصل رئيسية**: ضمان نوعي للتغذية ـ الصحة الجيدة ذات المنشأ المتوسطي، وفقا لنموذج SIQO[21] (AB,

---

[18] . حوار 5 + 5: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا وموريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا.

[19] . يقدم المشروع الأوروبي LIFE AgriAdapt موارد وأدوات وأساليب متنوعة للتكيف المستدام للمزارع مع مخاطر المناخ الأوروبية، من خلال منصة رقمية مخصصة "AWA" تتضمن تحليلًا وتركيزًا لمنطقة البحر المتوسط: https://awa.agriadapt.eu/fr/

[20] . أطلقت منظمة الأغذية والزراعة في عام 2020 "**لوحة معلومات عامة لنظم الأغذية**" توفر نظرة عامة شاملة على النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم. ويتعلق الأمر بالتعامل مع "العناصر الثلاثة" بسرعة أكبر: وصف الأنظمة الوطنية وتشخيصها ثم اتخاذ قرار بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها من خلال جمع البيانات من 230 دولة وأكثر من 170 مؤشرًا

[21] . **SIQO / العلامات الرسمية للجودة والمنشأ**: في الاتحاد الأوروبي، هي الشعارات الرسمية للتعرف على المنتجات التي لها علامة رسمية على الجودة / تحديد المنشأ.

IGP,[22] AOP) فيما يتعلق بالتطوير الترويجي للنظام الغذائي المتوسطي[23] على المستوى الدولي بهدف التصدير وفي المعارض الدولية الكبرى (*على سبيل المثال: معرض الأغذية الدولي - سيال*). كما يمكن تنظيم المهرجانات أو "*أسابيع فن الطهي المتوسطية*" سنويا للترويج للمنتجات المصنفة، مع التجول عبر عدة مدن مضيفة من موسم إلى آخر.

8) **إطلاق حملات توعية بعنوان "*ازرع جيدًا وتناول طعامًا جيدًا*"**، بما يتماشى مع الاستراتيجيات الأوروبية الجديدة "*من المزرعة إلى المائدة*" و "*التنوع البيولوجي 2030*" (2020) والتي تدعو إلى تحقيق أهداف طموحة بحلول عام 2030 في الاتحاد الأوروبي (خفض استخدام المبيدات بنسبة 50٪ /، والأسطح العضوية بنسبة 25 ٪، إلخ).

9) **إدراج تحديات الزراعة المستدامة / المرنة، والبحث والتطوير في المجال الزراعي (*agritech*)، والاقتصاد الحيوي، والأمن / السيادة الغذائيين في البحر المتوسط ضمن إطار البرامج والصناديق الأوروبية**: الصناديق الهيكلية، والبرامج المواضيعية، وما بين المناطق، وEIP-AGRI للابتكارات الزراعية، وسياسة الجوار الأوروبية (PEV)، إلخ، مثل برنامج PRIMA.[24]

الخاتمة

في سياق التقلبات والتوترات التي تشهدها منطقة البحر المتوسط، يمكن للسلطات المحلية والإقليمية والتي تعتبر عضوًا في الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية و لجنة البلدان ما بين المتوسطية لمؤتمر المناطق البحرية المحيطية والتي تقود التعاون الإقليمي أن تعمل على الحد من نقص الغذاء لدى السكان وتعزيز قدرة الأشكال المختلفة للزراعة المتوسطية على التكيف ومواجهة اضطرابات تغير المناخ.

إن الانتقال نحو نظام غذائي وأنماط إنتاج واستهلاك مستدامة من أجل تحقيق فوائد بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية ضمن الحدود العالمية: هو الطموح الذي يمكن أن يكون جوهر استراتيجية إقليمية كلية في البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى بدء وتطوير بعض الإجراءات الملموسة.

وبنهاية عام 2020، ستكون أيضًا مناسبة جيدة للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر برشلونة (1995)، والذي أطلق الشراكة الأوروبية المتوسطية بهدف التغلب على الخصومات والانقسامات والاختلافات باعتباره أفقًا لتعبئة مشتركة في البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، يعتبر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، والحائز على جائزة نوبل للسلام في عام 2020، أكثر من أي وقت مضى دليلًا واضحًا على الصلة التي لا تنفصم بين الأمن الغذائي والسلام والاستقرار (الجغرافي) السياسي.

---

[22] . **تسمية الأصل المحمي (AOP)** هي علامة أوروبية تضمن أن المنتج قد تمت معالجته وإنتاجه في منطقة جغرافية معينة وتحمي اسم المنتج في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. **المؤشر الجغرافي المحمي (IGP)** عبارة عن علامة أوروبية تحدد منتجًا ترتبط خصائصه بالموقع الجغرافي لإنتاجه أو تحضيره أو معالجته، ويستند إلى فكرة المعرفة. **الزراعة العضوية (AB)** وهي شهادة أوروبية تعتمد على المواصفات الدقيقة.

[23] . انظر **المؤتمر الدولي حول تنشيط النظام الغذائي المتوسطي**، باليرمو، مايو 2019

[24] . PRIMA: تصمم الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط مناهج جديدة للبحث والتطوير لتحسين توافر المياه والإنتاج الزراعي المستدام.